# خصائص اللغة العربية
# في ميزان البحث اللساني الحديث (الجزء الثاني)

## Characteristics of the Arabic Language
## in the Balance of Modern Linguistic Research (Part Two)

**الطيب دبة**
جامعة عمار ثليجي - الأغواط
tayebdebba@gmail.com

**الملخص:**
يثير موضوع خصائص اللغة العربية في أوساط الباحثين الكثير من اللغط والصخب، والكثير من الجدل والاختلاف. وفي سياق السعي إلى تأطير هذا الموضوع تأطيرا كفيلا بضبط مفاهيمه، وتأسيس قضاياه على خلفية علمية راسخة ارتأينا أن ننطلق في معالجته من همّ التساؤل عن معطيات القراءة العلمية الموضوعية لما يُنسب إلى العربية من خصائص ومزايا. وللإجابة عن هذا التساؤل يبدو من الضرورة أن ننطلق - في تعرضنا لخصائص اللغة العربية - من مفاهيم اللسانيات الحديثة بوصفها خلفية منهجية كفيلة بتقديم جوابٍ مؤسَّس على معطيات موضوعية، وتحرّيات دقيقة، وأدلة علمية لا تدع مجالا للاتهام بالتعصب أو التوهم أو الصدور عن الانطباع. وفي هذا البحث محاولة للحديث عن بعض خصائص العربية ضمن هذا الاتجاه.
ولأننا قسمنا البحث إلى جزءين فقد اخترنا أن نتعرض في أوله لمجموعةٍ من الخصائص هي ألصق، في النظام البياني للعربية، بمستوياته اللفظية، وأدعى لبيان جوانب التميُّز فيها؛ وهي: خصائص الاشتقاق، والاطراد، والاقتصاد اللغوي.

**الكلمات المفتاحية:** اللغة العربية، الخصائص، المستويات اللفظية، اللسانيات.

**Abstract:**

The topic of the characteristics of the Arabic language sparks a lot of confusion and noise among researchers, as well as a great deal of debate and disagreement. In the context of seeking to frame this topic in a way that accurately defines its concepts and establishes its issues on a solid scientific background, we have decided to start addressing it by questioning the objective scientific basis for attributing certain characteristics and advantages to Arabic in scientific literature. To answer this question, it seems necessary to begin by exploring the concepts of modern linguistics as a methodological background that can provide a well-founded answer based on objective data, meticulous investigations, and scientific evidence that leave no room for accusations of bias, speculation, or subjective impressions. This research is an attempt to discuss some of the characteristics of Arabic within this approach. Since we have divided the research into two parts, we have chosen to first address a set of characteristics that are closely related to the structural levels of the Arabic language and to highlight aspects of distinctiveness within them. These characteristics include derivation, syntax and linguistic economy.

**Keywords**: Arabic language, characteristics, structural levels, linguistics.

**مقدمة:**

تناولنا في الجزء الأول من هذا البحث* ثلاثة خصائص في اللغة العربية سمتها أنها تتصل بمستويات البناء اللفظي للوحدات والتراكيب، هي: خاصية الاشتقاق، وخاصية الاطراد، وخاصية الاقتصاد اللغوي. وفي هذا الجزء سنتعرض -مثلما وعدنا به في مقدمة الجزء الأول- لثلاثة خصائص هي: المفارقة اللفظية ووظائف الوحدات، ودقة التمييز الوظيفي في الوحدات، وخاصية النظام المفتوح، وتبرز السمة العامة لهذه الخصائص في كونها تتصل بآلية الاشتغال الوظيفي في الوحدات والتراكيب. ومما يميز آلية هذا الاشتغال أنها تمتد عبر نظامَيْ اللغة المغلقِ والمفتوح، حيث تتعالق الوحدات فيما بينها بما يكشف - ضمن حركيتها البيانية- عن خصائص متميزة في أداء الوظائف.

## 1. المفارقة اللفظية ووظائف الوحدات في الجملة العربية:

تحتلّ سمة الاختلاف Différence بين الوحدات مكانتها بوصفها أحد أبرز المبادئ في النظريات اللسانية الحديثة؛ فقد تحدّث عنه سوسير في محاضراته مبينا أن اللغات البشرية لا تعمل في مجملها إلا وفق آلية التشابه والاختلاف[1]، ومما يشير إلى وجاهة هذا المبدأ في لسانياته قوله: «في اللغة ليس هنالك إلا الاختلاف [...] إن اللغة لا تتألف من أفكار ولا من أصوات سابقة على النظام اللساني، بل من اختلافات تصورية وأخرى صوتية نتجت من هذا النظام»[2]، ويقول في موضع آخر من محاضراته: «ما يهمّ في الكلمة ليس هو الصوت ذاته، بل الاختلافات الصوتية التي تسمح بتمييزها عن غيرها؛ لأن هذه الاختلافات هي التي تحمل الدلالة»[3]. وفي لسانيات ما بعد سوسير بدا الاعتماد على مبدا الاختلاف بشكل جوهري في كثيرٍ من النظريات لا سيما البنوية منها، تلك التي تعتمد منهج التحليل اللساني لظواهر اللغات.

ومع أن مبدأ الاختلاف، أو الخلافية، مبدأ لساني عام تستند إلى العمل به جميع لغات البشر فإن العمل به في نظام العربية يأخذ صورا بيانية مختلفة ومتميزة؛ ومن معالم تميُّزه، في العربية، أنه يشتغل بوصفه خلفيةً ضرورية في عمل القرائن الدالة على وظائف الوحدات، ومظهرا من مظاهر الاقتصاد في حركية البيان العربي وخصيصة من خصائصه التركيبية البارزة. وعليه فإن الذي يعنينا ههنا ليس هو إبراز مبدأ الاختلاف، في العربية، من حيث هو مبدأ لساني عام، إنما الذي يعنينا أن نتعرّض

لبيان عمله الدقيق في توجيه القرائن للتمييز بين وظائف الوحدات، وفي هذا ما يجعله خصيصة هي من أهم خصائص النظام البياني لوحدات اللغة العربية وتراكيبها.

ولأننا نسعى، في هذا المبحث، إلى الكشف عن التمثّلات الخاصة - ضمن هذا المبدأ اللساني العام - بالنظام النحوي في اللغة العربية فقد آثرنا أن ننعت خاصيتها بالمفارقة اللفظية[4] تمييزا لها عن هذا المبدأ العام، وتأسيا ببعض الاصطلاحات التراثية المشتقة من لفظ الفرق : "الفارقة"، أو "للفرق"، أو "للتفريق"، وقد جاء استعمالها في نصوص القدامى لغرض التعليل لكل علامة (أو قرينة) ارتبط وجودها بإقامة التمييز بين الوحدات المتشابهة والملتبسة؛ ومن الأمثلة في ذلك ما أسموه "الألف الفارقة"، أو "ألف الفصل"، وهي التي يستعرض النحاس لبيانها رأيَ الخليل، وذلك في سياق تعليله لألف "كفروا" و"صَدّوا" من قوله تعالى: ﴿الذين كفروا وصدّوا عن سبيل الله أضلَّ أعمالهم﴾ [محمد:01] إذ يقول: «فمذهب الخليل رحمه الله أن هذه الألف زيدت في الخط **فرقا** بين واو والإضمار والواو الأصلية»[5]، وقد يستعملون مصطلح "التفريق" مثلما أورده المرادي يُبيّن علة ضمِّ فاء "فَعَلَةٌ" في جمع اسم الفاعل من الفعل الناقص (ومثاله: غازٍ غُزاة، وقاضٍ قُضاة) حيث يقول: «وذهب بعضهم إلى أن وزنه "فَعَلة" – بالفتح- وضُمَّت فاؤه **تفريقا** بين الصحيح والمعتل»[6].

وظواهر التفريق بين الوحدات المتشابهة والملتبسة التي لاحظها القدامى وسجلوها في نصوصهم كثيرة، سواء أكان ذلك في اعتبارات الرسم الخطي، أو في ما يقتضيه تقابل الوحدات في النظام الصرفي، أو في النظام النحوي، ومن أمثلة هذه الظواهر[7]:

- التفريق الخطي بين عمْرو (بتسكين الميم) وعُمَر (بفتحها)، وذلك بإضافة الواو إلى عمْرو ساكنة الميم.

- التفريق الخطي بين يحيى العلَم ويحيا الفعل، وذلك بكتابة ألف العلَم مقصورة، وألف الفعل ممدودة.

- التفريق بين ما الاستفهامية وما الموصولة، وذلك بحذف الألف من الاستفهامية إذا استُفْهِم بها مسبوقة بحرف الجر؛ ومثاله: ممَّ، وبِمَ ، وفيمَ، وعلامَ ..

- التفريق بين جمع فَعلان إذا كانت صفة، وجمع فعلان الاسم؛ ففي الأولى يأتي جمعها على زون فِعال؛ ومثاله: (غضبان، وعطشان)، فإنها تُجمع على فِعال

(غضاب، وعطاش)، بينما يأتي الجمع في الثانية على فَعالين؛ ومثاله: (شيطان شياطين، وسرحان سراحين).

- التفريق بين "إنْ" النافية و"إنْ" المخففة من الثقيلة، وذلك بلزوم خبر الثانية لام التوكيد؛ ومثاله: (إنْ زيد لفي الدار)؛ فوجود اللام يدل على معنى التوكيد الذي يحسم أمر "إنْ "بأنها المخففة خلافا للنافية في مثل: إنْ زيد في الدار، وعلامتها خلو ما بعدها من لام التوكيد.

وغير هذه الظواهر مما يجاء به للتفريق بين الملتبسَيْنِ كثيرٌ في نصوص القدامى. ولئن كان مبدأ المفارقة في هذه الظواهر يشتغل على مختلف المستويات الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية فهو في مستوى التراكيب النحوية يبدو سمة بيانية لافتة، وحرية بالدرس والتحليل؛ ذلك أنه يشير إلى آلية متميزة في نظام العلامات والقرائن الدالة على الوظائف النحوية.

ولعلّ من أظهر صور المفارقة اللفظية بين الوحدات في التراكيب العربية استغناء بعض تراكيبها عن الروابط اللفظية التي تعتمد عليها كثير من اللغات، ومن صور هذا الاستغناء في بعض التراكيب العربية ارتباط المسند بالمسند إليه، أو المضاف بالمضاف إليه دون الحاجة إلى لفظ مساعد، وقد سبق بيانه في المبحث السابق؛ فنقول مثلا في المركب الإسنادي: العلم نور، والجهل ظلام، ونقول في المركب الإضافي: قلمُ خالد، ورسالةُ أحمد.

غير أننا حينما ننظر في مضمون المقارنة بين العربية واللغات الهندية الأوروبية سنجد أن الفرق ليس هو فقط في وجود اللفظ المساعد أو عدمه؛ ولو بذلنا مزيدا من التأمل في محصِّلة العلاقة بين طرفي الإسناد أو الإضافة - في العربية - لوجدنا أن تحصيل الوظيفة النحوية في العلاقتين لا ينتج في واقع الأمر عن رابط معنوي أو عملية ذهنية مثلما تشير إليه كتب النحاة القدامى[8]، ويقول به بعض المحدثين[9]، ولوجدنا أن الإسناد والإضافة ليسا قرينتين، بل هما محصِّلتان لقرينتين لفظيتين؛ فالارتباط المعنوي ليس في النهاية إلا أثرا لرابط لفظي ونتيجة له.

والحق أننا لا نردّ - بما نخوض فيه ههنا - قول من قال إن الإسناد رابط معنوي، ولا نشكك في وقوعه، لكننا نرى أن وقوع هذا الرابط المعنوي لا يتم إلا بوجود شروط لفظية لازمة تحصل بها المفارقة بين الشبيهين[10]، غير أنها شروط لا تظهر في صورة

لفظ محدد ومستقل كما هو الشأن في اللغات الأوروبية. ومن هذه الشروط اللفظية ما يقع به الإسناد في الجملة الاسمية مثلا؛ وهو أن يجيء المبتدأ معرفة ويجيء الخبر نكرة، أي أن الرابط ههنا هو المفارقة اللفظية بين طرفي الإسناد في التعريف والتنكير، أما أن يجيء المبتدأ والخبر نكرتين فهذا ليس من كلام العرب إلا إذا تضمن المبتدأ النكرة مسوغا من المسوغات التي حددها النحاة والتي يصير بها نكرة مفيدة. وهنالك صورة ثالثة يأتي فيها الخبر معرفة كالمبتدأ، مثل قولنا: "الطالب المجتهد" وهذه الصورة إما أن تحتمل فيها العبارة معنى مُلبسا مما يستدعي الاستعانة بضمير الفصل[11] لإزالة اللبس مثلما هو مبيّن في كتب النحاة فنقول: الطالب هو المجتهد، وههنا نصبح أمام رابط لفظي مستقل كما هو الحال في التركيب الإسنادي للغتين الفرنسية والإنجليزية، وإما أن يكون تعريف الخبر في هذه الصورة بغرض القصر أو التخصيص حرصا على أداء معنى نحوي إضافي مخالف للأصل. وقد نال هذا المعنى الإضافي لدى البلاغيين قدرا من الاحتفال. ومن أمثلة تعريف الخبر لغرض القصر أو التخصيص قول الفرزدق في مدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

هذا ابن خير عباد الله كلهم *** هذا التقي النقي الطاهر العلم

ففي الجملة الاسمية المتعدد خبرها في الشطر الثاني من البيت السابق ورد الخبر معرَّفا خلافا للأصل، وذلك حفاظا على غرض الشاعر، واستنادا إلى أن إيراد الخبر معرفة هو طريق من طرق القصر والتخصيص مثلما هو مبين في كتب البلاغة. وبناءً عليه يتبيّن أن وجود اللبس ذاته في الجملة الاسمية المعرَّف خبرُها - وهو هنا ما يحتمل فيه الخبر المعرفة أن يكون خبرا أو أن يكون صفة - حجة واضحة لاعتبارنا المفارقة اللفظية بين المبتدأ والخبر سببا لفظيا واضحا للربط بينهما، ذلك أن التسوية بين طرفي الإسناد في التعريف هي ما أدى إلى اللبس، ومن هنا احتاج الأمر إلى المفارقة بينهما، وذلك بإدراج ضمير فاصل.

أما معنى الإضافة فإنما يحصل بتأثير شرط لفظي يقوم على المفارقة بين اسمي المركب الإضافي، وذلك بمجيء المضاف اسما غير منون، والمضاف إليه اسما مجرورا منونا، فنقول مثلا: هذا دفترُ زيدٍ، أو هذا دفترُ طالبٍ مجتهد، وتأتي أهمية هذه المفارقة اللفظية من أنه من دونها ينتفي معنى الإضافة، فلو جرّدنا المركب الإضافي

من هذه المفارقة اللفظية كأن نقول مثلا: دفترٌ زيدٍ، أو دفترُ زيدٌ، أو دفترٌ زيدٌ لما كان لمعنى الإضافة أثر أو وجود. وفي هذا دليل على أن ما يحصل به معنى الإضافة (أو معنى الإسناد) قرينة لفظية واضحة المعالم، وليس قرينة معنوية، وإن لم يكن قطعة لفظية محددة. جاء في كتاب "تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة: «ولو أن قائلا قال: "هذا قاتلٌ أخي" بالتنوين، وقال آخر: "هذا قاتل أخي" بالإضافة، لدلّ التنوين على أنه لم يقتله، ودلَّ حذف التنوين على أنه قد قتله»[12]، ولا يمكن أن يقع المعنى الأول إلا بانتفاء الإضافة، ولا يمكن أن يقع المعنى الثاني إلا بوجود الإضافة.

أما الإسناد في الجملة الفعلية فلا تكون العلاقة بين طرفيه مرهونة برابط معنوي، إنما الرابط المعنوي ههنا ثمرة ونتيجة لعلاقة المفارقة اللفظية بين فعلٍ واسمٍ هو فاعل الفعل، ومعنى ذلك أن الإسناد وقع لوجود الاختلاف والتناظر بين الفعلية والاسمية. ولذلك لم يُحتج ههنا إلى زيادة رابط لفظي لتحقيق المفارقة كالذي نجده بين طرفي الجملة الاسمية (وهو ورود المبتدإ معرفة، وورود الخبر نكرة)، أو بين اسمي المركب الإضافي (وهو ورود المضاف نكرة غير منون، والمضاف إليه مجرورا)، لأن مجرد ارتباط اسم بفعل يكفي لحصول المفارقة استنادا إلى أن مقابلة كل منهما للآخر مقابلة بين نظيرين متباينين. أما في حال علاقة الإسناد بين المبتدإ والخبر، وكلاهما يوسم بالاسمية - وكذا في حال علاقة الإضافة بين المضاف والمضاف إليه، إذ هما يوسمان بالاسمية كذلك - فإن وقوع المفارقة بإضافة القرائن اللفظية الزائدة (التعريف والتنكير، والتنوين والجر) يصبح شرطا ضروريا من دونه تستوي الوحدات، وينتفي الاختلاف فيما بينها، وتتعطل وظيفة التواصل.

ويمكننا أن نشير إلى تراكيب أخرى يشتغل فيها مبدأ المفارقة اللفظية بشكل واضح؛ كالمفارقة بين رفع الفاعل ونصب المفعول، إذ لولا تحقيق الاختلاف والتباين بوجود هاتين الحركتين المتناظرتين لما جاز أن يتقدّم المفعول على الفاعل، وكالمفارقة بين وقوع الحال نكرة منصوبة ووقوع صاحبه معرفة للمفارقة بينه وبين الصفة التي يشترط فيها التطابق مع الموصوف، وكالمفارقة بين تقديم المتقدّم موافقة لوجه الأصل وتقديم المتأخر خلافا له لغرض في نفس المتكلم.

وقد يكون التقابل في المفارقة اللفظية ثلاثيا أي أن المفارقة تحصل بين ثلاثة عناصر كالمفارقة - في صيغة المنادى - بين النكرة المحضة التي تحصل بالتنوين

وبحذف لام التعريف، والنكرة المقصودة التي تحصل بحذف التعريف وحذف التنوين، والتعريف المحض الذي يحصل بلام التعريف وحذف التنوين.

أما التوابع كالبدل والصفة والعطف والتوكيد وغيرها فعلاقتها بمتبوعاتها لا تنطوي على مخالفة البتة لأنها لا تحتاجها؛ ذلك أنها تقوم على المطابقة والإلحاق، ولأن التابع في حكم المتبوع، إلا ما كان من تابع متميز كالنعت السببي؛ فهو لا يطابق متبوعه مطابقة تامة، لأن علاقاته تتنازعها جهتان: جهة متبوعِه المنعوت الذي لا يطابقه إلا في الإعراب والتعريف والتنكير، وجهة معموله الذي يطابقه في التذكير والتأنيث؛ مثلما هو شأن كلمة "طويلةٌ" من قولنا مثلا: "هذا رجل طويلةٌ قامتُه".

وبعد، يمكننا القول إن اللغات الأوروبية لا يمكن أن تدرك هذا المستوى من المنطق البياني المبنيّ على مفهوم المفارقة اللفظية، لأنها لغات يستند الذهن في تركيب وحداتها وفي تحليلها إلى مبادئ التقطيع والإلصاق واحترام الرتبة، وهي مبادئ تقييدية من شأنها أن تقلل من حظ اللغة في العمل اللساني الإجرائي الذي يستمد وجوده من مرونة التركيب، ومن اتساع طرق الدلالة القائمة على حركية المفارقة وتعددية الاحتمال والتوقع، وهو ما نجده متمثلا في نظام اللغة العربية بكل قوة ووضوح، لا سيما ما يتعلق منه بمستويات العمل اللساني المفتوح، حيث تبلغ مداها ممارسةُ العقل البياني لتحليل معطيات التأليف الإجرائي للوحدات وتفسيرها.

## 2. دقة التمييز الوظيفي في الوحدات:

نريد بالتمييز الوظيفي تحقيق الدلالة على الوجه الذي يستكمل به المتكلم شروط الإفهام، ويدرك فيه المتلقي أسباب الفهم والتأويل. وقد جاء في تعريف الوظيفة في قاموس جون ديبوا ما نصه: «نطلق اسم الوظيفة على الدور الذي يؤديه اللفظ (فونيم، مورفيم، كلمة، تركيب.. إلخ) في البنية النحوية لملفوظٍ مّا، وكل عنصر من الجملة يعد مشاركا في معناها العام»[13].

فالوظيفة هي الغرض الذي به تقوم اللغة، ويتشكل نظامها، وتتعالق وحداتها، فلا يُذكر شيء فيها ولا يُضمر، ولا يتقدم ولا يتأخر، ولا يُحذف ولا يُنقص منه، ولا يُزاد فيه إلا لغرض وظيفي ينهض به نظام اللغة في أيّ مستوى من مستوياته الصوتية أو الصرفية أو النحوية، أو لغرض في نفس المتكلم يريد التعبير عنه. ولا بد من الإشارة إلى أن تحقيق الوظيفة يتمّ عبر مجالين مختلفين ومتقابلين، أحدهما

داخلي له صلة وثيقة بالنظام من حيث هو صور مفترضة virtuelles، والآخر خارجي يتصل بظاهرة التواصل من حيث هي نشاط فعلي متحقق actualisé. ولأن الذي يعنينا في هذا المبحث هو الحديث عن خصائص العربية في ضوء معطيات الواقع اللغوي الداخلي، فسوف لا نتناول من مظاهر الدقة في التمييز الوظيفي للوحدات إلا ما يتصل بهذه المعطيات وبحيثياتها الداخلية.

ومما ينبغي توضيحه وتأسيس العمل به في هذا المبحث أن الوظيفة ضمن مجال الواقع اللغوي الداخلي لا يراد بها المعنى المعجمي أو الدلالة بمفهومها المادي، إنما يراد بها القيمة Valeur التي يمكن للوحدة اللسانية أن تؤدي من خلالها دورا (أو عملا) لسانيا في نظام اللغة بصفتها معطى صوتيا أو صرفيا أو نحويا. يقول سوسير فيما يدعم هذا المعنى لمفهوم الوظيفة: «ما يهم في الكلمة، ليس هو صوتها نفسه، وإنما اختلافاتها الصوتية التي تسمح بتمييزها عن غيرها من الكلمات، لأن تلك الاختلافات هي التي تحمل الدلالة»[14].

فالوظيفة إذن هي ذلك الدور الذي يمكن أن تؤديه الوحدة اللسانية انطلاقا من علاقتها بغيرها من الكلمات، أو انطلاقا من امتلاكها ما تتميز به عن غيرها من الكلمات. وبالنظر إلى هذه العلاقات تتحدّد الوظائف وتتقابل خصائص أنظمة اللغات، إذ الوحدات لا قيمة لها في أنفسها، وإنما قيمتها فيما تمنحه إياها العلاقات من خلال تنظيمات خاصة تختلف آليتها من لغة إلى أخرى، وربما نجد في مقولةٍ لمارتيني حول هذه الفكرة ما يُغني عن المزيد من الإيضاح، فهو يرى أن اللغات ليست مجرد نسخ للأشياء كما هي في الواقع، إنما هي بنى منظمة تعكس كل منها نظرة تحليلية متميزة لعالم الأشياء والأحاسيس من حيث يتصل بها تنظيم لساني خاص لمعطيات التجربة الإنسانية[15].

ومن إشارة مارتيني للنظرة التحليلية المتميّزة في بنى اللغات يمكننا أن نستلهم حديثنا عن التمييز الوظيفي للوحدات، وعن درجاته التي تتفاوت إزاءها أنظمة اللغات. والواقع أن اللغة العربية تختص - من حيث التمييز الوظيفي لوحداتها - بعمل لساني خاص، يدل على أنها تسلك في توجيه وظائف الوحدات مسالك بيانية محددة ودقيقة؛ فهي من جهة تستند إلى الصيغ الاشتقاقية - مثلما تقدّمت الإشارة إليه في المبحثين الأولين- باعتبارها تمثل آلية خاصة في إنتاج الدلالة تختلف عن آلية

الإلصاق، وهي من جهة أخرى تعتمد آلية الإلصاق، وذلك في الوحدات الصرفية التي يسميها النحاة بالعلامات (الـ التعريف، حركات الإعراب، علامات التأنيث، ألف المثنى، ميم الجمع..)، أما النمط الثالث من الوحدات فهو المبنيات مثل أسماء الإشارة وأسماء الاستفهام، والأسماء الموصولة، وغيرها.

من أهم ما يلفت النظر في هذه الأصناف الثلاث لوحدات الصرف العربي وفيما تصدر عنه من آليات بيانية مختلفة أنها تدل على ثراء وتنوع في إنتاج الوظائف من خلال شبكة دقيقة من العلاقات، فهنالك وظائف على مستوى الصيغ، أين يمتزج أكثر من مدلول في كلمة واحدة، وهنالك وظائف على مستوى العلامات، وهي عبارة عن زوائد تلتصق بالصيغة، وهنالك وظائف ترتبط بالمبنيات من حيث هي أدوات أو روابط نحوية، أو خوالف تنوب عن الصيغ.

أما اللغات المسماة بالإلصاقية فوظائفها تصدر عن آلية بيانية بسيطة؛ فهي إما وظيفة معجمية غالبا ما تحتل موضع جذر الكلمة Radical، وإما وظيفة صرفية أو نحوية[16] تأخذ مكانها ضمن ملصقة من الملصقات الملحقة بالجذر في أوله أو في آخره في الغالب، أو في وسطه لدى بعض اللغات أحيانا، مثلما سبقت الإشارة إليه في المبحث الأول.

ومن مظاهر الدقة في التمييز الوظيفي بين الوحدات في نظام العربية بلوغ التمييز بين الوحدات المتقابلة مدى أبعد وأدق مما تعرفه سائر اللغات؛ ومن صور هذا التمييز الوظيفي:

- التمييز بين التأنيث والتذكير على مستوى الضمائر، وذلك من خلال نظام تقابلي لا يكتفي بالتمييز بين المذكر والمؤنث على مستوى ضمائر الغياب (هو، هي، هم ، هن/ il, elle, ils, elles)، وإنما يضيف إليه التمييز بين ضمائر الخطاب (أنت، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتن/ tu, vous). ثم هو لا يكتفي بالتمييز بين الضمائر، بل يضيف إليه تمييزا آخر على مستوى بنى الأفعال؛ فإذا كان، مثلا، الضميران هو (il) وهي (elle) في الفرنسية يتصلان بصيغة الفعل نفسها، ففي العربية يتصل كل منهما بصيغة تخصُّه؛ ومثاله: (هما تكتبان) للمؤنث، و(هما يكتبان) (بالياء) للمذكر، وإذا كان، مثلا، الضمير أنت (tu) في الفرنسية يتصل بصيغة واحدة للفعل لا تميز بين مؤنث ومذكر، ففي العربية يتصل الضميران أنتَ وأنتِ كل منهما بصيغة تخصُّه؛ (أنتَ

تكتبُ) للمذكر، و(أنتِ تكتبين) للمؤنث. ومن صور التمييز في هذا الباب، كذلك، إلحاق علامة التأنيث في آخر الفعل الذي يرِد فاعله مؤنثا، ومثاله: التاء من (كَتَبَتْ هند درسها)، والياء من (اكتبيْ درسك) [17].

- والتمييز بين التذكير والتأنيث في الأسماء، ويتم ذلك بإضافة علامة التأنيث في آخر الكلمة المراد تأنيثها، وبحذفها من الكلمة المراد تذكيرها، وهو ما نجده في كثير من اللغات، لكنه في العربية يبدو على قدر من التقابل اللفظي الدقيق في أداء الوظائف؛ فقد يقع تأنيث الاسم بإضافة علامة التاء في المفرد أو في الجمع (كاتبة، كاتبتان، كاتبات)، وقد يحصل بالصيغة في جملتها كما في تأنيث "أفعل" الذي مؤنثه "فعلاء" (أعرج، عرجاء)، وكما في تأنيث "أفعل" الذي مؤنثه "فُعلى" (أكبر، كبرى). والقدامى يعدون التأنيث هنا حاصلا بالعلامة لا بالصيغة؛ وهي هنا الألف المقصورة كما في فُعلى، أو الألف الممدودة كما في فَعلاء[18].

ومن ظواهر دقة التمييز الوظيفي في العربية كذلك التمييز بين العاقل وغير العاقل في الأدوات، كما بين "ما" و"من" الموصوليتين أو الاستفهاميتين، أو الشرطيتين، وكذا التمييز بين وظائف الحركات للتفريق بين أنواع صيغ الفعل (بين فعَل وفعُل وفعِل، أو بين فعَل للمعلوم وفُعِل للمجهول)، أو للتفريق بين الوحدات المعجمية مثلثّة الحركات أو مثناتها (كما بين بَر وبُر وبِر، وما بين لَبس ولُبس، وغيرها..)، ومنه التمييز في الحركات الإعرابية للتفريق بين الوظائف النحوية، والتمييز بين جموع القلة (كأفعال) وجموع الكثرة (كفعول)، والتمييز بين الأعداد في ظل تقابل ثلاثي بين المفرد والمثنى والجمع، وغيرها من صور التمييز في وظائف الوحدات.

### 3. خاصية النظام المفتوح في تراكيب العربية وأساليبها:

لم تهتمّ اللسانيات الغربية بظاهرة الانفتاح في نظام اللغة بقدر ما اهتمّت بظاهرة الانغلاق، ومع ذلك يمكن القول إنه منذ منتصف القرن العشرين تتابعت جهود لفيف من اللسانيين الغربيين[19] في سبيل بيان أهمية الجانب الحركي المفتوح في دراسة اللغة، وذلك بعد أن أدركوا أن «لسانيات اللغة تبدو مستحيلة إذا لم تكن أيضا لسانياتٍ للكلام»[20]، وأن من أبرز أسباب العقم في نتائج الدرس اللغوي أن تنكفئ مقدماتها على دراسة البعد السكوني في قواعد المبنى لا تتعداه، وأن «التنظير [اللساني] لا ينبثق بوصفه إنتاجا نهائيا لمعطيات مكدسة، بل يجب

الانتقال، دائما، إلى مرحلة التمثيل والإجراء والحساب. ويكون الأمر أكثر وجاهة حينما نجتهد في معالجة الظواهر المحوزة في بعدها الحركي وليس في وضعها الذي تكون فيه جاهزة وتامة»[21].

ولعلّ من أهم مقولات الخطاب اللساني في سلسلة الكتابات التابعة للسانيات الملفوظية واللسانيات التداولية القول إن اللغة ليست نظاما مغلقا على نفسه مثلما تحاول اللسانيات البنوية أن تؤكده في نظرياتها المختلفة، وإنما هي نظام ينفتح على المعطيات الخارجية بشكل لا نهائي ويتداعى إلى صور من الاستجابة الكلامية المتأبّية - في كثير من الأحيان - على التحديد والتقليص.

وفي هذا الصدد يمكننا الإحالة على بعض نصوص اللسانيين الغربيين: يقول أنطوان كيليولي A.Culioli : «إن اللغة نظام، لكنها نظام مفتوح»[22]، ويشير شارل بالي إلى أن اللغة على الرغم من أنها تبدو كيانا يقوم على الانسجام، والوحدة، والتنظيم فإن فيها الكثير من الجوانب الدالة على الفوضى والتصادم، وهذا ما يتجلى في الكلام[23]. ويرى إ. بنفنست - من خلال مقابلته بين السميائيات وعلم الدلالة - أن نظام اللغة يمكن دراسته ضمن لسانيات مزدوجة Double Linguistique تقابل بين الشكل والمعنى مقابلة تهيئ للفهم أن اللغة تتأسس بانغلاقها على عالم الأدلة Monde des signes، ولكنها مع ذلك تخترقه متّجهةً إلى ما تقوله تلك الأدلة[24].

في سياق قراءتنا لهذه النصوص التي يتناول بعضها مبدأ الانفتاح بشكل واضح وصريح وبعضها الآخر يشير إليه إشارة ضمنية لا بد من الإشارة ابتداءً إلى أن النظريات اللسانية الغربية المنضوية في اتجاه لسانيات اللغة لا تهتم بالنظام إلا في حدوده النموذجية المغلقة، سواء أكانت تعمل في مجال اللسانيات الوظيفية، أم في مجال اللسانيات التوزيعية، أم في مجال اللسانيات التوليدية والتحويلية؛ ذلك أنها لا تحتفل بالنشاط اللغوي في جانبه التحقيقي المفتوح إلا أن يكون مدونة النصوص التي تُستمد منها مبادئ النظام وقوانينه، أو أمثلةً وشواهد لإبراز إبداعية المتكلم في إنتاجه للغة وامتثاله لملكتها.

وحتى النظريات المهتمّة بقضايا التلفظ ولسانيات الكلام لا يوجد فيها - في حدود ما اطّلعنا عليه - إشارة محددة لمفهوم "النظام المفتوح" ولا تعريف واضح له. والواقع أنه باستثناء ما يرِد في كتابات بعض اللسانيين أمثال أ.بنفنست، وأ.ديكرو،

وأ.كيليولي، وم. هاليدي، ود.مانجينو لا نكاد نجد في اللسانيات الغربية من الاحتفال بدراسة الانفتاح في نظام اللغة ما يستحق الذكر، بينما نجد عظيم الاحتفال بدراسة مستوى النظام المغلق، لا سيما في النظريات اللسانية البنوية.

ويبدو أن السبب في انصراف اللسانيين الغربيين عن دراسة مفهوم النظام المفتوح يرجع إلى لغاتهم الأوروبية ذاتها، فلغاتهم - وهي النموذج التمثيلي الذي يستثمرون فيه مبادئهم ونظرياتهم - ليس فيها من الانفتاح ما يكفي لأن يتيح لهم وضع المفاهيم وصياغة النظريات؛ فهي لغات تنتظم وحداتُها وتراكيبها على أساس مبدأ الإلصاق Affixation، ومبدأ احترام المواقع، مما يقلّل من حظها في مرونة التركيب، وتعدّدية الوجوه، ولذلك فإن الدلالة تستند فيها إلى الصيغ اللفظية المُلصقة، وإلى التراكيب القارة أكثر مما تستند إلى إمكانية التعدد في الوجوه والقرائن والسياقات كما هو الحال في نظام اللغة العربية.

ولئن كانت اللغات الأوروبية لا تعرف الانفتاح من حيث هو معطى لغوي داخلي، وخاصية من خصائص النظام فهي تعرفه - شأنها في ذلك كشأن جميع لغات البشر - من حيث هو معطى خارجي يتم تحقيقه بوصفه أثرا من آثار النشاط اللغوي الفعلي في ظل تفاعل المعطيات اللسانية مع الوحدات غير اللسانية. ومن ضروب هذا النوع من الانفتاح استعمال الانزياح في المعنى، وبعض ظواهر التحقيق Actualisation كالتنغيم Intonation والوقف Pause، وهي ظواهر يدرجها بعض اللسانيين الغربيين ضمن ما يسمى بـ"العناصر الموسيقية" Eléments musicaux[25]، أو بـ"التحليل النغمي" Analyse mélodique[26]، أو بـ "التبديل النغمي" Modulation[27]، استنادا إلى اعتبارها معطيات دلالية هي فوق المستوى النحوي.

أما في اللغة العربية فظاهرة الانفتاح تستمدّ وجودها من نظامها ذاته أي من عناصرها اللغوية الداخلية، إضافة إلى وجودها في معطيات الواقع الخارج عن المدى اللغوي. يظهر ذلك مثلا في أساليب التقديم والتأخير، وفي أثر الإعراب في تلوين وجوه التعبير على مختلف المعاني، وأثر قرائن السياق في توجيه معاني الملفوظات، وغيرها من الأساليب والظواهر التركيبية التي تبدو صياغاتها مرتبطة ارتباطا وثيقا باختيارات الفعل الفردي لدى المتكلم، وبما تتضمنه هذه الاختيارات من أغراض ومقاصد، ومن توجيهات مقامية.

ومن ههنا يمكننا القول إن النظام في اللغة العربية يمتد عبر صعيدين اثنين: يكون في أحدهما مغلقا وفي الآخر مفتوحا. ولعل من أحسن مصطلحات التراث اللغوي العربي الدالة على مبدأ الانفتاح في اللغات مصطلح الاتساع أو التوسع الذي نجده مستعملا بكثرة لافتة للنظر، لا سيما في كتب البلاغة. والحق أن مبدأ الانفتاح هو من أخص الخصائص المميّزة للغة العربية، ومن أبرز العلل المفسرة لظاهرة المرونة والاتساع في تراكيبها، وإليه يرجع الفضل في قدرة نظامها على مواكبة العصور واستيعاب المستجدات.

**خاتمة:**

إن خصائص اللغة العربية كثيرة قد يستغرق إحصاؤها جهدا كبيرا من البحث والتقصي، ونكتفي ههنا بما أشرنا إليه منها على سبيل التمثيل لا الحصر، وحسبنا من ذلك كله أن نساهم في الكشف عن خصائص العربية وفي الحديث عن مزاياها بالاعتماد على مفاهيم اللسانيات، نظرا إلى كونها علما يمتلك من المفاهيم الدقيقة، والمبادئ الجادة، والأدوات العملية ما يؤهله لتقديم توصيفٍ علمي كفيل بتصحيح الكثير من الشبهات والأخطاء، وبالرد على الكثير من التهم الباطلة.

ومرة أخرى نكرر التنويه بما ينطوي عليه موقف الاستعانة بمفاهيم اللسانيات الحديثة في دراسة العربية وخصائصها؛ فنحن بهذا الموقف نحاول من جهة أن نقدّم الأدلة العلمية على رقي المنطق البياني في نظام اللغة العربية، ومن جهة ثانية نحاول أن نبين مدى التميز والاختلاف اللذين تحظى بهما العربية في مقابل الكثير من لغات العالم، ومن جهة ثالثة نسعى إلى اكتشاف منظور منهجي جديد يساعدنا في النظر إلى نظام اللغة العربية وإلى آلية منطقه البياني نظرة جديدة بإمكانها أن تقدم الكثير من العون في تحليل النصوص الإبداعية، وفي قراءة نصوص التشريع، وتفسيرها، واستنباط أحكامها، ومن جهة رابعة نحاول أن نؤكّد شرعية المطالبة بضرورة صياغة نظريات لسانية عربية خاصة، ذلك أن الكثير من المفاهيم والنظريات اللسانية الغربية لا تصلح لدراسة العربية ولا يمكنها أن تستوعب نظامها لأنها وُضعت في رحاب اللغات الأوروبية منطلقةً من أنظمتها، ومصوغةً على مقاسها.

وإنا نرى أن أحسن مبادرة للتنظير اللساني الخاص بنظام اللغة العربية هو إعادة قراءة التراث اللغوي العربي في ضوء النتائج التي توصل إليها الدرس اللساني

الحديث، ولكن مع مراعاة الفوارق الماثلة في الأسس الإبستمولوجية والخلفيات المنهجية التي ينطلق منها كل منهما، ومع مراعاة ما تعرفه العربية من خصائص ومزايا واختلافات فيما بينها وبين سائر لغات العالم.

## الإحالات والهوامش:

[*] الطيب دبة، خصائص اللغة العربية في ميزان البحث اللساني الحديث (الجزء الأول)، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2020، مج16، ع1.

[1] ينظر:

Ferdinand De Saussure, Cours de linguistique générale, Edt préparée par Tollio de mauro, Payot, Paris; 1972, p151.

[2] Ibid, p166.

[3] Ibid, p163.

[4] لا نعني ههنا بالمفارقة اللفظية ما يعنيه البلاغيون والنقاد المحدثون حينما يلتمسونها في الأساليب الانزياحية حيث يقع التضاد والتعارض بين المعنى المباشر لملفوظٍ ما والمعنى غير المباشر له. والمفارقة بهذا المعنى البلاغي لا تخرج عن كونها دالا يؤدي مدلولين نقيضين أحدهما قريب ظاهر نتيجة تفسير البنية اللغوية تفسيرا حرفيا، والآخر سياقي يُجنِّد القارئ في البحث عنه واكتشافه". ينظر: ناصر شبانة، المفارقة في الشعر العربي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2002، ص 64.

[5] أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، دار العرفة، بيروت، لبنان، ط2، 2008، ص 990.

[6] المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: علد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2000، ج3، 1390.

[7] للاطلاع على هذه النماذج وغيرها ينظر: مصطفى شعبان، ظاهرة التفريق في التعليل النحوي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، كانون الأول، 2019.، ع 99.

[8] ينظر المبرّد، المقتضب، تح: عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د.ت، ج4، ص126. وينظر أيضا: ابن مالك، شرح التسهيل، تح. عبد الرحمن السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2005، ج1، ص14. و: رضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص8-9.

[9] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ص191-192. وينظر أيضا: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1986/1406، ص 31.

[10] وذلك في حال كون المسند والمسند إليه اسمين ظاهرين هما المبتدأ والخبر، أي أنهما ههنا يتساويان ويتشابهان في الاسمية، ومن هنا احتاجا إلى الاختلاف بتعريف المبتدأ وتنكير الخبر. ومثل المبتدأ والخبر في التشابه المضاف والمضاف إليه - كما سيأتي بيانه في الفقرات المولية من المتن أعلاه - لتساويهما في الاسمية، ومن هنا احتيج إلى المفارقة بينهما بعدم تنوين المضاف وجر المضاف إليه. أما في حال كون المسند والمسند إليه فعلا وفاعلا، فالمفارقة حاصلة دون الحاجة إلى شروط لفظية.

[11] هذا لدى نحاة البصرة أما نحاة الكوفة فيعدّونه ضميرا للتوكيد وليس للفصل ويسمونه ضمير العماد.

[12] ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، شر: السيد أحمد شقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، سلسلة مكتبة ابن قتيبة، ط2، 1973/1393، ص14.

[13] Dubois, J. et autres, Dictionnaire de linguistique, Larousse, Paris, 2007. p216.

[14] De Saussure, C.L.G, p 163.

[15] Martinet.A, Elements de linguistique générale, Armand Colin, Paris, p11-12.

[16] Ibid, p15,19.

[17] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج3، ص356.

[18] ينظر: المرجع نفسه، الجزء نفسه، الصفحة نفسها.

[19] أمثال: هاليدي، وأ. كيليولي، وأ.ديكرو، وإ.بنفنست. وهم الذين تصب أعمالهم في الاتجاه المسمى بلسانيات التلفظ أو الملفوظية Linguistique d'énonciation. ونشير أيضا إلى لسانيي مدرسة جنيف (ش.بالي، وأ.سيشهاي، وهـ.فراي) الذين يمكن أن نعدّهم أول من فتح الباب لدراسة اللغة في جانبها الحركي لوظائف الكلام وتلفظه إلا أن نظرياتهم كانت تُرتب - لأنهم تلاميذ سوسير والمتبعين لمنهجه - في عداد النظريات البنوية.

[20] Ducrot.O, Le dire et le dit, p. 67.

[21] Pour une linguistique de l'énonciation , Antoine Culioli, T01 , OPHRYS, 1990, p. 27.

[22] Sur quelques contradictions en linguistique, Culioli Antoinne, (Le Seuil), 1973, p. 87.

[23] Bally.Ch, La linguistique générale et la linguistique française, pp. 17-18.

[24] Benveniste.E , Problèmes de linguistique générale , pp. 217-229.

[25] Bally.Ch, La linguistique générale et la linguistique française, pp. 56-75.

[26] Georges.M, Clefs pour la linguistique, Seghers, Paris, 1968, pp. 130-131.

[27] Fuchs (Catherine) et Goffic (Pierre le), Initiation aux problèmes des linguistiques contemporaines, Librairie Hachette, Paris, 1975, p. 113.

## قائمة المصادروالمراجع:

### أ- باللغة العربية:


1- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، شرح: السيد أحمد شقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، سلسلة مكتبة ابن قتيبة، ط2، 1973/1393.

2- ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2005.

3- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001،الجزء الثالث.

4- الإستراباذي رضيّ الدين، شرح كافية ابن الحاجب، (تعليق: يوسف حسن عمر)، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، دون طبعة، دون تاريخ.

5- حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء.

6- شعبان مصطفى، ظاهرة التفريق في التعليل النحوي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، كانون الأول، 2019، العدد99.

7- المبرّد، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، دون تاريخ.

8- المخزومي مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1986/1406.

9- المرادي ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000.

10- ناصر شبانة، المفارقة في الشعر العربي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2002.

11- النحاس أبو جعفر، إعراب القرآن، دار العرفة، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 2008.


### ب - باللغات الأجنبية:


1- Bally Ch, La linguistique générale et la linguistique française, Editions Francke Berne, 1965.

2- Benveniste.E, Problèmes des linguistiques contemporaines, LIBRAIRIE HACHETTE, Paris, 1975.

3- Culioli, A., Pour une linguistique de l'énonciation, T01, OPHRYS, 1990.
4- Culioli, A., Sur quelques contradictions en linguistique, Culioli Antoinne, (le Seuil), 1973.
5- De Saussure, (Ferdinand), Cours de linguistique générale, Edt préparée par Tollio de mauro, Payot, Paris; 1972.
6- Dubois, J. et autres, Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, Paris, 2007.
7- Ducrot, O., Le dire et le dit, Les Editions de minuit, Paris, 1984. 1973.
8- FUCHS, C. et GOFFIC (Pierre le), Initiation aux problèmes des linguistiques contemporaines, LIBRAIRIE HACHETTE, Paris, 1975.
9- Martinet, A. Éléments de linguistique générale, Armand Colin, Paris, 1968.
10- Merlat Gey (Directeur de la publication), Grammaire Anglaise, Brodard & Taupin, 2001.
11- Mounin Georges, Clefs pour la linguistique, Seghers, Paris, 1968.